

الفصل ٢: ملخص وافٍ

تعبئة الإيرادات الضريبية، وإنفاذ القواعد الضريبية، وتخفيف التغير المناخي، كلها أمور مشتركة تثير القلق في مختلف أنحاء العالم. ويمكن للتنسيق الدولي أن يساعد في ثلاثة مجالات: ضرائب الشركات، وضرائب الدخل الشخصي، وتسعير الكربون. ومن المنظور العالمي، يؤدي نقص التنسيق إلى نتائج غير مُرضية. أي أن انخفاض ضرائب الدخل في أحد البلدان يجذب القواعد الضريبية، ومن ثم الإيرادات، من بلدان أخرى، مما يفرض ضغوطاً على تلك البلدان تدفعها لتخفيض ضرائبها. وبالمثل، يمكن لضريبة أحادية على الكربون أن تكبح الانبعاثات في أحد البلدان، لكن ذلك يمكن أن يتسبب في تحويل الإنتاج، وبالتالي انبعاثات الكربون، إلى بلدان أخرى. وهكذا يمكن تفضي الإجراءات غير المنسقة إلى انخفاض الضرائب بغير كفاءة - كما يتضح في الاتجاهات التنازلية لمعدلات الضرائب على دخل الشركات والدخل الشخصي - وكذلك الإجراءات غير ذات الكفاءة لتخفيف تغير المناخ. وفي حين أن التنسيق الفعال لضرائب دخل الشركات والدخل الشخصي يتطلب مشاركة عالمية، فإن الاتفاق بين عدد صغير من كبرى البلدان المُصدرة للانبعاثات يمكن أن يكبح الاحتراز العالمي.

تنسيق ضرائب الشركات

وعند تطبيق الاتفاق التاريخي ذي الركيزتين الذي تم التوصل إليه في أكتوبر ٢٠٢١ ضمن الإطار الشامل المعني بتآكل القواعد الضريبية ونقل الأرباح - والذي أيدته حتى الآن ١٣٧ دولة - سيتحقق تحسن كبير في النظام الضريبي المطبق على الشركات متعددة الجنسيات، غير أنه من الممكن اتخاذ مزيد من الإجراءات:

- في ظل الركيزة الأولى، يُخصَّص جانب من القاعدة الضريبية لاقتصادات السوق (مما يسمح لها بفرض ضرائب حتى في حالة عدم توفر عنصر الوجود المادي)، وهو ترتيب أكثر كفاءة من الضرائب التي تفرض على الخدمات الرقمية من جانب واحد. وبالرغم من أن نطاق عملية إعادة التوزيع تلك لا يغطي إلا ٢٪ من الأرباح العالمية للشركات متعددة الجنسيات، فإن تأثير الإيرادات العالمية يماثل إلى حد كبير تأثير إيرادات الضرائب الحالية الأحادية على الخدمات الرقمية.
- في ظل الركيزة الثانية، يؤدي فرض ضريبة على الشركات بحد أدنى يبلغ ١٥٪ إلى تقليل حوافز نقل الأرباح عبر البلدان وإرساء حد أدنى للتخفيضات الضريبية التنافسية - مما يتيح للبلدان الفرصة لرفع ضرائبها على دخل الشركات، بما في ذلك عن طريق إعادة النظر في الحوافز الضريبية المهددة للموارد. ومن المقدر أن يؤدي الحد الأدنى للضريبة إلى زيادة الإيرادات من الضرائب العالمية على دخل الشركات بنسبة ٥,٧٪ من خلال الضريبة الإضافية وقد تضاف إليها نسبة ٨,١٪ من خلال تراجع المنافسة الضريبية. وتمثل استجابات البلدان والشركات عاملاً ضرورياً لتحقيق هذه المكاسب.
- الإجراءات الملموسة الأخرى يمكن أن تأخذ في الاعتبار مصالح البلدان منخفضة الدخل، كأن يتم الاتفاق على إجراءات لتبسيط الضرائب، وتعزيز ضرائب المنبع على مدفوعات محددة عابرة للحدود، وتيسير الوصول في الوقت المناسب للمعلومات المتعلقة بالشركات متعددة الجنسيات لكل بلد على حدة.

ضرائب الدخل الشخصي وتبادل المعلومات

من شأن التعاون الدولي فيما يخص تبادل المعلومات أن يؤدي إلى كبح التهرب الضريبي الخارجي. وبناءً على التقدم الذي أحرز من خلال "المنتدى العالمي التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية"، يُسلط الضوء على ثلاثة اتجاهات للإصلاح:

- إنشاء سجلات للملاك المنتفعين، أو آليات بديلة على درجة مماثلة من الكفاءة، حتى تتمكن السلطات الضريبية من الوصول إلى معلومات موثوقة وحديثة في هذا الصدد.
 - بناء القدرات في مجال تحليل البيانات ووحدات متخصصة في الإدارات الضريبية، وخاصة في البلدان منخفضة الدخل، لدعم الامتثال الضريبي.
 - مع تحسن التعاون، تعديل السياسة الضريبية، وخاصة بالنسبة للمكلفين في الشريحة العليا من توزيع الدخل، في البلدان التي يتسبب نقص القدرات التنفيذية حاليا في تقييد خيارات السياسات الضريبية المتاحة لها.
- ومع اتساع نطاق الفرص المتاحة للعمل من بعد عبر الحدود، تزداد مرونة الحركة بالنسبة لشريحة أكبر من قاعدة ضرائب الدخل على العمل، وهي تبلغ حاليا ١,٢٥٪ من القاعدة العالمية لضريبة الدخل الشخصي. وفي المستقبل، ستزداد أهمية تنسيق ضرائب الدخل الشخصي وتثير قضايا كتلك المتعلقة بضرائب الشركات.

تنسيق تسعير الكربون

في وقت يتهدد فيه الاحترار العالمي كوكبنا، يتعين التحرك العاجل لاتخاذ إجراءات ملائمة وتنسيق العمل لكبح الانبعاثات. ورغم التقدم الذي تحقق في ظل اتفاق باريس ومؤتمر الأمم المتحدة السادس والعشرين بشأن تغير المناخ (COP26)، فلا تزال هناك فجوات حرجية في كل من السياسة ومستوى الطموح بشأن التخفيف العالمي لآثار التغير المناخي. فلم يتمكن من التنسيق العاجل في هذا الصدد لتحقيق التخفيضات المطلوبة استكمالاً لاتفاق باريس إلا عدد صغير من كبرى البلدان المُصدرة للانبعاثات. وعادة ما تكون المناهج القائمة على الأسعار، مثل ضرائب الكربون أو نظم تداول انبعاثات الكربون، هي الأكثر بوجه عام. غير أن هناك مناهج بديلة مثل القواعد التنظيمية يمكن مراعاتها في الاتفاق ذاته. وفيما يلي أهم الاستنتاجات في هذا الخصوص:

- تعزيز اتفاق باريس بحد أدنى دولي لسعر الكربون بالنسبة للبلدان المُصدرة للانبعاثات (مع السماح بمناهج بديلة عن طريق حساب الأسعار المعادلة) من شأنه أن يُبقي الاحترار العالمي في حدود درجتين مئويتين أو أقل، مع مراعاة المسؤوليات المتباينة تبعاً لمستوى الدخل. ومن شأن تنفيذ هذا الاتفاق أن يخفض الانبعاثات في عام ٢٠٣٠ بنسبة ٣٥٪-٥٠٪ دون مستويات الخط الأساسي في حالة الاقتصادات المتقدمة ونسبة ٢٠٪-٣٠٪ دون هذه المستويات في حالة اقتصادات الأسواق الصاعدة. وتقتض هذه العملية الحسابية اتخاذ تدابير تعادل سعر الكربون البالغ ٧٥ دولاراً للطن في حالة الاقتصادات المتقدمة، و ٥٠ دولاراً للطن في حالة اقتصادات الأسواق الصاعدة مرتفعة الدخل مثل الصين، و ٢٥ دولاراً للطن في حالة اقتصادات الأسواق الصاعدة منخفضة الدخل مثل الهند.
- يمكن تضمين السياسات غير السعرية كالقواعد التنظيمية من خلال طريقة متسقة عبر البلدان (بوضوحها الفصل الثاني) لتحديد سعر الكربون المعادل لتخفيضات الانبعاثات المتفق عليها، وهو ما يمكن أن يكون بمثابة مقياس مشترك.

إن التنسيق الدولي ضروري للتغلب على حدود العمل الأحادي. وقد أوضح التقدم المحقق مؤخراً في مجال ضرائب الدخل أن بإمكان البلدان أن تحقق نتائج ملموسة معاً. واستلهما لهذا التقدم، تصبح الأولوية هي الاتفاق على خطط عملية ملموسة لتقييد الاحترار العالمي في حدود أقل من درجتين مئويتين قبل فوات الأوان: فماذا عسانا ننتظر؟